القانون الدستوري 2024 -2025

د. أسعد غالي حمزة

[DATE]

[COMPANY NAME]

[Company address]

الدساتير العثمانية: مرسوم كالخانة ـ همايون ـ القانون الأساسي

شهدت الدولة العثمانية عدة محطات مهمة في تطورها السياسي والتشريعي، حيث كانت محاولة لإصلاح النظام الحاكم بما يتناسب مع التحولات التي حدثت في القرن التاسع عشر، خاصة مع تأثيرات الحركات الإصلاحية الأوروبية والتحولات السياسية الداخلية. من بين أبرز هذه المحطات، كان **مرسوم كالخانة، المرسوم همايون،** و **القانون الأساسي** .سنتناول كلًا منها على حدة مع توضيح السياق التاريخي وأثرها على النظام الدستوري العثماني.

.1مرسوم كالخانة(1839)

السياق التاريخي:

- في عام 1839، أصدر السلطان **محمود الثاني** مرسوم" **كالخانة)** "المعروف أيضًا بال**تنظيمات** (بعد سلسلة من الإصلاحات العسكرية والإدارية التي بدأها السلطان. وكان مرسوم كالخانة يعد بمثابة استجابة للضغوط الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها الدولة العثمانية.
- في هذا الوقت، كانت الدولة العثمانية تمر بأزمة كبيرة بسبب الانهيار العسكري والاقتصادي، وقد تأثرت بشدة من قبل الحركات الإصلاحية الغربية، مثل **الثورة الفرنسية** و **الثورات الأوروبية،** فضلاً عن تزايد التدخلات الأجنبية.

محتوى المرسوم:

- كان مرسوم كالخانة محاولة لتحديث الهيكل الإداري في الدولة العثمانية، وتهدف إلى ضمان حقوق الأفراد وحماية ممتلكاتهم.
- من أبرز بنود المرسوم :**حماية حقوق المواطنين،** و **إقرار مبدأ المساواة أمام القانون،** و **تطوير النظام المالي والإداري،** و **إصلاح الجيش.**
- كما تضمنت هذه الإصلاحات تعهدًا بالحد من الضرائب التعسفية، والإعلان عن ضمانات قانونية للأفراد ضد التعسف من جانب السلطة.

أثره:

- مرسوم كالخانة أسهم في فتح الطريق لإصلاحات أكبر في الدولة العثمانية، خاصة في إطار **التنظيمات العثمانية** التي تتابعت بعده، لكنه لم يحقق تحولاً جذريًا في النظام السياسي أو الدستوري العثماني، حيث ظل السلطان يتمتع بسلطة شبه مطلقة.
- ومع ذلك، فإنه يعتبر نقطة انطلاق هامة نحو مفهوم "الدولة الحديثة" في العثمانية.

.2المرسوم همايون(1856)

السياق التاريخي:

- مرسوم همايون جاء في وقت كانت فيه الدولة العثمانية تشهد تغيرات جذرية في ظل **الحركة الإصلاحية في أوروبا** وتأثيراتها على الشرق الأوسط. كما كان من المقرر أن تساهم هذه الإصلاحات في تقوية وحدة الدولة العثمانية ومحاربة التمردات الداخلية.
- صدر المرسوم بموجب إعلان عام 1856، ويعكس تأكيدًا على الالتزام بالإصلاحات التي كان قد بدأها مرسوم كالخانة.

محتوى المرسوم:

- **إعلان المساواة :**كان المرسوم همايون تأكيدًا على المساواة بين الرعايا العثمانيين من جميع الطوائف، سواء مسلمين أو غير مسلمين، حيث منح الحقوق السياسية للمواطنين المسيحيين واليهود للمرة الأولى في تاريخ الدولة العثمانية.
- **الحريات الفردية :**شدد المرسوم على ضمان حقوق الأفراد في التعامل مع السلطة وأقر ضرورة العدالة والمساواة.
- **إصلاحات في الجيش والتعليم والاقتصاد :**دعم المرسوم تجديد الجيش العثماني، وأيضًا تحسين النظام التعليمي وتطوير الاقتصاد.
- **الحقوق المدنية :**أعلن عن منح غير المسلمين في الدولة العثمانية حقوقًا مدنية في مجال الإدارة المحلية.

أثره:

- مرسوم همايون ساهم في تعزيز **التعددية الدينية** داخل الإمبراطورية العثمانية وأدى إلى تحفيز الإصلاحات في الميدان السياسي والاجتماعي.
- رغم الإصلاحات الإدارية والتشريعية، لم يغير المرسوم من الأسس السلطوية للنظام العثماني، حيث استمر السلطان في ممارسة سلطته المطلقة.

.3القانون الأساسي(1876)

السياق التاريخي:

- مع تزايد الضغوط السياسية داخل الإمبراطورية العثمانية، والتحديات التي كانت تواجهها من القوى الأوروبية، بالإضافة إلى الحركات الوطنية داخل الأراضي العثمانية، صدر **القانون الأساسي** في **1876**تحت حكم السلطان **عبد الحميد الثاني**.
- يُعتبر القانون الأساسي أول دستور عثماني مكتوب بشكل رسمي وهو علامة بارزة في تاريخ التشريع العثماني.

محتوى القانون:

- **إعلان دستوري رسمي :**كان القانون الأساسي أول خطوة نحو تقنين النظام السياسي في الدولة العثمانية بشكل رسمي.
- **تأسيس البرلمان :**أُنشئ مجلس النواب (مجلس المبعوثان) وأصبح له صلاحيات رقابية وتشريعية، مما يعني بداية التعددية السياسية ولو بشكل محدود.
- **المبادئ الدستورية :**نص القانون على **مبدأ الفصل بين السلطات**، حيث أُعطيت السلطة التنفيذية للسلطان، بينما تولت السلطة التشريعية هيئة تمثيلية.
- **حقوق الإنسان :**تضمّن القانون الأساسي بعض الحقوق السياسية للمواطنين، مثل حرية التعبير، ولكن مع بعض القيود.

أثره:

- القانون الأساسي **فتح الطريق للنظام البرلماني** في الدولة العثمانية وأدى إلى **إصلاحات سياسية**.
- رغم هذا التقدم، ظل السلطان عبد الحميد الثاني يحتفظ بسلطة كبيرة على المؤسسات الحكومية، كما كان للقانون الأساسي تأثير محدود نظرًا للسلطة المطلقة التي ظل يمارسها السلطان.

الاختلافات بين الدساتير العثمانية (مرسوم كالخانة - همايون - القانون الأساسي):

القانون الأساسي(1876)	مرسوم همايون(1856)	مرسوم كالخانة(1839)	المعيار
محاولة لاحتواء التحولات السياسية في ظل الضغوط الداخلية والخارجية	تعزيز الإصلاحات في ظل تزايد التدخل الأوروبي	بداية الإصلاحات في العثمانية بسبب الضغوط الخارجية	**السياق التاريخي**
إنشاء البرلمان ومبادئ دستورية مع فصل السلطات	منح المساواة بين الطوائف وتعزيز الحريات المدنية	إصلاحات إدارية ومالية لوقف التفكك الداخلي	**محتوى الإصلاحات**
أول دستور مكتوب وتشكيل برلماني لأول مرة	نظام تعزيز المساواة والحقوق المدنية للمسلمين وغير المسلمين	بدأ إجراءات إصلاحية رئيسية في النظام العثماني	**المزايا**
السلطة كانت لا تزال في يد السلطان مع استمرار التسلط الملكي	التعددية الدينية محدودة في ظل حكم السلطان	بقيت السلطة في يد السلطان ولم تؤثر بشكل جذري على النظام	**العيوب**